

البنوك المركزية العالمية.. لا محظورات أمام تحدي الوباء

تبني سياسات غير مسبوقة يمكن أن تتسبب في ارتفاع مصطنع لسوق الأوراق المالية

أجبرت جائحة كورونا البنوك المركزية العالمية على تغيير قناعاتها لحماية اقتصاداتها حتى لو كلفها ذلك الدخول في نسق المحذور والأسوأ، حيث تفيد دراسات أن إجراءات التخفيف الكمي والسياسات غير المسبوقة قد تؤدي إلى ارتفاع مصطنع لسوق الأوراق المالية وإشعال شرارة ارتفاع أسعار الاستهلاك.

نيويورك - كشف قادة البنوك المركزية في العالم أن السياسات النقدية التي كانوا يعتبرونها في وقت من الأوقات غير تقليدية ومؤقتة، هي سياسات تقليدية وستستمر لفترة طويلة، مما انسحب على تغيير عديد القناعات لهدف واحد وهو حماية الاقتصاد من خطر الركود.

فقد اضطرت البنوك المركزية للتفكير خارج الصندوق بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008، ثم بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد خلال العام الحالي، لذلك أصبح مجلس الاحتياط الاتحادي (البنك المركزي) الأميركي والبنك المركزي الأوروبي ونظراؤهما من البنوك المركزية الكبرى أكثر اندفاعا وابتكارا في الدفاع عن اقتصادات بلدانها ضد الركود وخطر الكساد.

وقال ستيف بارو رئيس إدارة متابعة سوق الصرف في ستاندرد بنك إن "أزمة فيروس كورونا مدمرة أكثر من الأزمة المالية لعام 2008 بعدة مرات، وهناك سبب قوي للغاية للاعتقاد بأن عودة البنوك المركزية إلى تشديد سياساتها النقدية ستستغرق وقتا أطول وربما أطول بكثير مما حدث في أعقاب الأزمة المالية" السابقة.

والآن، يثور الجدل حول ما إذا كانت الحاجة إلى دعم الاقتصادات ستفرض على البنوك المركزية اتخاذ المزيد من الخطوات وربما التنسيق مع الحكومات. فمسؤولو البنوك المركزية يعملون بالفعل بشكل وثيق مع مسؤولي السياسات المالية في الحكومات رغم الانفصال التقليدي بين سلطة السياسة النقدية وسلطة السياسة المالية.

ويمكن أن تتضمن الخطوات المقبلة من جانب البنوك المركزية، بحسب بلومبرغ، قيام هذه البنوك بتمويل العجز في ميزانيات حكومات دولها بشكل مباشر، وهو مبدأ أساسي في ما يعرف باسم النظرية النقدية الحديثة التي تقلل من فكرة وجود شيء مخيف في تسهيل الديون الحكومية.

وحتى الآن، يقاوم مسؤولو البنوك المركزية مثل هذه الفكرة، لكنهم لم يترددوا في تبني سياسات نقدية شديدة التطرف في اتجاه المرونة والتخفيف الكمي. فبحسب المحللين الاقتصاديين في مؤسسة "بنك أوف أميركا غلوبال ريسيرش" فإن البنوك المركزية في العالم خفضت حتى نهاية يوليو الماضي أسعار الفائدة 164 مرة خلال 147 يوما، وضخت 8.5 تريليون دولار لتحفيز الاقتصادات.

وبحسب تقديرات بنك الاستثمار الأميركي "جي.بي مورغان تشيس" فإن متوسط سعر الفائدة في العالم حاليا يبلغ 1 في المئة في حين انخفض المتوسط لأول مرة عن صفر في المئة في الاقتصادات المتقدمة.

ولم تصدر وزارة الخارجية الفرنسية تعليقا بعد.

ونسبت رويترز لمصرفي لبناني كبير شارك في المحادثات قوله إنهم "شعروا خلال اجتماعهم مع المسؤولين الفرنسيين التي تناولت مبادرة الرئيس بأنهم يدعمون ازدهار القطاع المصرفي".

وقال مصدر دبلوماسي فرنسي إن المحادثات كانت جزءا من جهود تهدف إلى تنفيذ خارطة الطريق الاقتصادية للبنان. وإضافة إلى التصريحات التي أدلى بها دوكان بخصوص الودائع، فقد تناول أيضا إجراءات أخرى مطلوبة، منها التطبيق السريع لقيود رأس المال ودمج البنوك في بلد لديه 64 بنكًا تسيطر عليها 32 مجموعة.

وبشأن إعادة هيكلة جبل ديون لبنان الخارجية والداخلية، قال دوكان إنه يتعين اتخاذ مجموعة من الإجراءات. وأضاف أنه "لا يوجد حل سحري".

لبنان التمسك بمبدأ ضرورة ألا يخسر المودعون أيًا من ودائعهم، وذلك حسب ما جاء في محضر اجتماع حددت فيه فرنسا خطوات لمساعدة القطاع المصرفي المصاب بالشلل.

وجاءت التصريحات خلال محادثات أجريت في باريس في العاشر من سبتمبر بين مسؤولين فرنسيين كبار ووفد من جمعية مصارف لبنان. واطلعت رويترز على نسخة من محضر الاجتماع الذي يحمل صفة السرية.

وتصدرت فرنسا جهودا دولية لدفع السياسيين المشتبكين بمواقفهم في لبنان لتنفيذ إصلاحات ضرورية لاجتذاب المساعدات وتخفيف أزمة أصابت القطاع المصرفي بالشلل وحالت دون حصول المودعين على معظم أموالهم.

وقال بيير دوكان، مبعوث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لتنسيق الدعم الدولي للبنان، حسب ما أفاد المحضر، "بينما هي مسألة مبدأ بالنسبة لجمعية مصارف لبنان أنه يجب ألا يتكبد المودعون أي خسائر، فإنه قد يكون من الصعب الدفاع عن هذا حتى النهاية، لكنها مسألة تفاوض".

ويسعى مصرف لبنان المركزي والمصرفيون بالبنوك التجارية للحيلولة دون "خفض قيمة الودائع"، أو خفض رسمي للأرصدة المحتفظ بها في حسابات الودعين الذين يملكون حسابات بالدولار في لبنان يقولون إنهم خسروا أموالا بالفعل لأنهم لا يستطيعون سحب

مستقبل غامض للودائع البنكية



المحذور المالي أت لا محالة

وفي الوقت ذاته بدأ البنك الكندي شراء سندات الشركات. وبدأ البنك المركزي في كوريا الجنوبية والسويد شراء سندات الشركات والأوراق المالية، كوسيلة لضخ المزيد من السيولة النقدية في الاقتصاد. وأخيرا يقول تو أورليك، كبير المحللين الاقتصاديين في وحدة بلومبرغ إيكونوميكس للاستشارات الاقتصادية، إنه "بعد أن أصبحت السياسات النقدية غير التقليدية، سياسات نقدية جديدة، تواجه البنوك المركزية تحديات جديدة... فقد حققت حزم التخفيف الاقتصادي الضخمة التي اطلقتها البنوك نتائج جيدة، لكن تأكد أن سحب هذه الحزم سيكون أصعب. وستكون أولى إشارات ارتفاع معدل التضخم أول اختبار لهذه الحقيقة".

في الوقت نفسه، امتنع مجلس الاحتياط عن خفض الفائدة إلى أقل من صفر في المئة كما فعل البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان المركزي منذ الأزمة المالية عام 2008، لكن بوتيرة أسرع وربما بتحركات أكثر. فقد خفض الفائدة الرئيسية إلى نحو صفر في المئة واستأنف شراء السندات الحكومية إلى جانب توسيع نطاق آلية التمويل الطارئ لتشمل تقديم التمويل للحكومات المحلية وللشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات الكبيرة.

نتيجة لذلك، زادت ميزانية مجلس الاحتياط الإحصائي من 4 تريليونات دولار في يناير الماضي إلى 7 تريليونات دولار الآن، في حين كان أعلى مستوى للميزانية قبل ذلك هو 4.5 تريليون دولار في 2015.

على سبيل المثال، تعامل مجلس الاحتياط الاتحادي مع تداعيات الجائحة بنفس السياسات التي تعامل بها مع الأزمة المالية عام 2008، لكن بوتيرة أسرع وربما بتحركات أكثر. فقد خفض الفائدة الرئيسية إلى نحو صفر في المئة واستأنف شراء السندات الحكومية إلى جانب توسيع نطاق آلية التمويل الطارئ لتشمل تقديم التمويل للحكومات المحلية وللشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات الكبيرة.

نتيجة لذلك، زادت ميزانية مجلس الاحتياط الإحصائي من 4 تريليونات دولار في يناير الماضي إلى 7 تريليونات دولار الآن، في حين كان أعلى مستوى للميزانية قبل ذلك هو 4.5 تريليون دولار في 2015.

القدس - وسعت موائن دبي شبكة شركاتها في الشرق الأوسط من خلال عقد شراكة جديدة مع شركة إسرائيلية بتقديم عرض بشأن ميناء حيفا مع دراسة بناء خط شحن مباشر بين الإمارات وإسرائيل.

وقالت موائن دبي العالمية الأربعة إنهما ستدخل في شراكة مع مجموعة إسرائيلية لتقديم عرض من أجل أحد الميناءين الرئيسيين في إسرائيل على أرخب حيفا وربما فتح خط شحن مباشر بين الإمارات وإسرائيل.

وجاء الإعلان بعد يوم من توقيع الإمارات وإسرائيل اتفاقا تاريخيا لتطبيع العلاقات يمثل تطورا كبيرا في التعاون التجاري والاقتصادي بينهما.

وقعت موائن دبي العالمية المملوكة لحكومة دبي، والتي تشغل موائن من هونغ كونغ إلى بوينس آيرس، سلسلة اتفاقات مع دوفرتاور الإسرائيلية تشمل تقديم عرض مشترك في خصخصة ميناء حيفا المطل على البحر المتوسط، وهو واحد من ميناءين رئيسيين في إسرائيل.

وقالت الشركتان إنهما ستدرسان أيضا فتح خط شحن مباشر بين ميناء إيلات الصغير المطل على البحر الأحمر وجبل علي في دبي.

ودوفرتاور مملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلي شلومي فوجيل وهو من مالكي شركة إسرائيل شيبباردز وشريك في ميناء إيلات.

وقال رئيس مجلس إدارة موائن دبي العالمية سلطان أحمد بن سليمان إن مزال من بين الموائن العشرة الكبرى على مستوى العالم.

موائن دبي توسع شراكاتها في الشرق الأوسط

عملاء الشركة في ممارسة أعمالهم في المنفعة بسهولة وكفاءة أكبر. وقال فوجيل إن دبي العالمية وإسرائيل شيبباردز "ستتعاونان لتأسيس مشروع مشترك سيشارك في مناقصة خصخصة ميناء حيفا".

وتبيع إسرائيل الموائن المملوكة للحكومة لديها وتشيد أحواض سفن خاصة جديدة في مسعى لتشجيع المنافسة وخفض التكاليف.



سلطان أحمد بن سليمان

تهدف إلى تسهيل ممارسة العملاء في المنطقة

وسيجتاح ميناء حيفا للتطوير لبنافس ميناء متطورا تشييده مجموعة شتغهاي إنترناشونال بورت الصينية. وتشغل إسرائيل شيبباردز ميناء صغيرا إلى جانب تشغيل ميناء حيفا.

وترى إسرائيل أيضا اتفاقا هائلا في مجال التجارة والاستثمار من البحرين، وستدرس إسرائيل شيبباردز والأحواض الجافة العالمية دبي شراكة في إنتاج وتسويق منتجات في دبي.

وتعاملت موائن دبي العالمية العام الماضي مع 71.2 مليون حاوية، ما يجعلها من بين أكبر 5 شركات بهذا المجال في العالم. وتعامل ميناء جبل علي في دبي مع 14.1 مليون حاوية وذلك في تراجع قدره 5.6 في المئة إلا أنه لا يزال من بين الموائن العشرة الكبرى على مستوى العالم.

جهود فرنسية لمنع المساس بودائع اللبنانيين في المصارف

مودعون يؤكدون خسارة أموال نتيجة تقييد السحب والتحويلات

أكدت فرنسا تمسكها بعدم تحمل اللبنانيين لتبعات ضريبة شلل المنظومة المصرفية وذلك من خلال المساس بودائعهم في وقت تتزايد فيه مخاوفهم من أن تتحول الإصلاحات التي يقوم بها المصرف المركزي إلى مطية للاستحواذ على الودائع لتعويض الخسائر.

بيروت - تصاعدت وتيرة مخاوف المودعين اللبنانيين من أن يقع المساس بودائعهم في إطار الإصلاحات التي يقوم بها المصرف المركزي، ما يجعلهم يدفعون ضريبة ارتباك السياسة النقدية وشلل المنظومة المصرفية، وهو الأمر الذي ترفضه فرنسا في سياق مراقبتها للإصلاحات. ورغم تأكيد المركزي والبنوك التجارية أنه سيحتجم تجنب أي خفض



بيير دوكان

من حيث المبدأ يجب ألا يتكبد المودعون أي خسائر

وقال مصدر دبلوماسي فرنسي إن المحادثات كانت جزءا من جهود تهدف إلى تنفيذ خارطة الطريق الاقتصادية للبنان. وإضافة إلى التصريحات التي أدلى بها دوكان بخصوص الودائع، فقد تناول أيضا إجراءات أخرى مطلوبة، منها التطبيق السريع لقيود رأس المال ودمج البنوك في بلد لديه 64 بنكًا تسيطر عليها 32 مجموعة.

وبشأن إعادة هيكلة جبل ديون لبنان الخارجية والداخلية، قال دوكان إنه يتعين اتخاذ مجموعة من الإجراءات. وأضاف أنه "لا يوجد حل سحري".

لبنان التمسك بمبدأ ضرورة ألا يخسر المودعون أيًا من ودائعهم، وذلك حسب ما جاء في محضر اجتماع حددت فيه فرنسا خطوات لمساعدة القطاع المصرفي المصاب بالشلل.

وجاءت التصريحات خلال محادثات أجريت في باريس في العاشر من سبتمبر بين مسؤولين فرنسيين كبار ووفد من جمعية مصارف لبنان. واطلعت رويترز على نسخة من محضر الاجتماع الذي يحمل صفة السرية.

وتصدرت فرنسا جهودا دولية لدفع السياسيين المشتبكين بمواقفهم في لبنان لتنفيذ إصلاحات ضرورية لاجتذاب المساعدات وتخفيف أزمة أصابت القطاع المصرفي بالشلل وحالت دون حصول المودعين على معظم أموالهم.

وقال بيير دوكان، مبعوث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لتنسيق الدعم الدولي للبنان، حسب ما أفاد المحضر، "بينما هي مسألة مبدأ بالنسبة لجمعية مصارف لبنان أنه يجب ألا يتكبد المودعون أي خسائر، فإنه قد يكون من الصعب الدفاع عن هذا حتى النهاية، لكنها مسألة تفاوض".

ويسعى مصرف لبنان المركزي والمصرفيون بالبنوك التجارية للحيلولة دون "خفض قيمة الودائع"، أو خفض رسمي للأرصدة المحتفظ بها في حسابات الودعين الذين يملكون حسابات بالدولار في لبنان يقولون إنهم خسروا أموالا بالفعل لأنهم لا يستطيعون سحب

مستقبل غامض للودائع البنكية



مستقبل غامض للودائع البنكية